# الاستبعاد الاجتماعي و أثره في مشكلة الأقليات في الدول العربية

أ.د. دينا هاتف مكي (*)

## المقدمة

استخدم الاستعمار في الدول العربية العديد من السياسات الاستبعادية ضد فئات بعينها في المجتمع قد تكون أقلية أو غيرها و رغم رفض هذه السياسات من أبناء المجتمعات العربية آنذاك ، إلّا أنه و بعد فترة من الزمن ،و بعد خروج المستعمِر، لجا المستعمَر الى اتباعها عينها ضد أبناء بلده و من هذه السياسات سياسة الاستبعاد الاجتماعي ضد بعض الأقليات الموجودة فيها والتي تشكل جزء أصيل منها ، اذ عاشت منذ القدم فيها و كانت أثناء حكم الدولة العربية الاسلامية تحمل هويتها أي هوية الدولة ،و ظلت حتى أثناء حكم الدولة العثمانية تتمتع بالهوية ذاتها التي يتمتع بها بقية أفراد الدولة و إن بدأت الأمور تختلف أواخر أيامها وظهور مشكلة الأقليات التي أخذت تستغلها الدول الاستعمارية من أجل التدخل في مواقع نفوذ ما يسمى بـ "رجل أوربا المريض" آنذاك و تَحقق لها هذا ،بالاستيلاء عليها واستعمارها وتقسيم المنطقة العربية الى دول قطرية ـ وفق اتفاقية سايكس بيكو ـ و أخذت المجتمعات كل منها تحمل هوية قطرية جديدة تشمل جميع من يسكن في هذا القطر أو ذاك ، وقد حملت الأقليات هذه الهوية ، وشاركت في بناء الدولة العربية الحديثة ، إلّا إن البعض منها كما أسلفنا أخذت تواجه سياسات الاستبعاد الاجتماعي انطلاقاً من وجهة نظر الفئة الحاكمة نحوها سواء كانت أقليات قومية أو دينية أو حتى مذهبية أو طائفية و تزايد هذا الأمر مؤخراً في أكثر من دولة عربية . و الاستبعاد هو طريقة في استثناء الأفراد من المشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية ،والثقافية ،وقد يكون كلي أو جزئي ،ومقصود أو غير مقصود ،و هنا نفترض أن الاستبعاد الاجتماعي كسياسة أثّرت في زيادة أو تفاقم مشكلة الأقليات والتي سنبحثها باللجوء الى المنهج التحليلي .

### أولاً ـ الاستبعاد الاجتماعي ـ مدخل عام

نشأ الاستبعاد الاجتماعي كمفهوم في الغرب ، و يوجد أكثر من تعريف له ، و لكن التعاريف

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد
dina.hatif@cis.uobaghdad.edu.iq

الغربية غالباً ما ركزت على الجانب الاقتصادي للمفهوم ، فمثلاً يُعد الأفراد الذين استبعِدوا من نظام التأمين الاجتماعي مستبعَدين اجتماعياً . ومعظم التعريفات الغربية ترى أنهم ــ أي المستبعَدون ـــ المحرومون أو المهمشون اقتصادياً. في حين أن هناك في المجتمعات الأخرى من يرى إنه يمثل الحرمان المادي والحرمان من الحقوق الاجتماعية ، و آخرين يعرفونه بأنه العزل الاجتماعي إذ أن بعض الأفراد والجماعات لا يُعترف بهم كأعضاء كاملين و متساوين في المجتمع . [١]

في الفكر القديم كان المُستبعَد هو الغريب « ... بالنسبة لارسطو فإن الآخر المستبعد هو الغريب الذي لم يتمكن من استخدام و فهم اللغة المشتركة (اليونانية) و نتيجة لذلك أصبح البربري هدفاً للمطاردة أي أصبح عبداً «[٢] ، و هنا كان استبعاده كلياً أي من جميع أوجه الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و لا يقتصر الأمر على الغرباء إذ استُبعِدت النساء و الأطفال فضلاً عن العبيد من المشاركة في الحياة السياسية في اليونان القديمة ، أي إن الاستبعاد من الحياة السياسية كان واقعاً في الديمقراطية الأثينية .

ويرى فيبر في الاستبعاد «أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي « و مثله جوردان ،أي إن الجماعة أو الفئة المعنية تستبعِد نفسها و لا تُستبعَد، و ذلك عن طريق محاولة إعطاء نفسها وضعاً متميزاً و مختلفاً عن الآخرين و يسمو فوقهم ، وتوجد أمثلة كثيرة لهذه الحالة وقد تصل إلى أن تُبعِد الجماعة نفسها و تعزلها في أحياءٍ خاصةٍ لا يدخلها الغرباء [٣] .

وتعد رينيه لينوار وزيرة خارجية فرنسا للعمل الاجتماعي أول من استخدم هذا المفهوم بشكله الحديث و كان ذلك عام ١٩٧٤ ،و قصدت بالمستبعَدين الأشخاص الذين لا يشملهم نظام الحماية الاجتماعية و الذين يعانون من مشكلات معينة مثل المعاقين جسدياً وعقلياً و غير المنسجمين اجتماعياً [٤]. ففي البداية استخدم المفهوم لوصف الأشخاص الذين لم يشملهم نظام الرعاية الاجتماعية من كبار السن، و الآباء الوحيدين وغيرهم و كذلك الأشخاص العاطلين عن العمل، ثم بعد ذلك تم توسيع نطاق المشمولين بالتعريف ليضاف إليهم كل من الشباب الساخط و الأفراد المعزولين [٥].

و في بريطانيا اعتبر الفقر مقياساً للاستبعاد الاجتماعي فضلاً عن ثلاثة مقاييس أخرى تتمثل في «الاستبعاد من سوق العمل ، والاستبعاد من الخدمات و الاستبعاد من العلاقات الاجتماعية «[٦]. أي أنه في البداية تم ربط الاستبعاد الاجتماعي بالفقر،لكن بعد ذلك حصل تغيّر في تعريف الأشخاص المشمولين به لنجده يُعرفهم بأنهم الأفراد» الذين يرغبون في المشاركة في النشاطات المقبولة بوجه عام في المجتمع و لكنهم لا يتمكنون من ذلك «[٧] .

وقد استخدم الأمريكان بدلاً من الاستبعاد مصطلح «التجويت» من الغيتو بمعنى الانعزال في أحياءٍ معينةٍ ،وكذلك التهميش أو وصف الطبقة الدنيا للدلالة على أفراد ينتمون الى إثنيات معينة و يعيشون في أحياء تقتصر عليهم في معظم الأحيان ، وغالباً ما تكون النظرة الموجهة نحوهم سلبية باعتبارهم يشكلون خطراً على المجتمع ،فضلاً عن إنه غالباً ما يتم

تحميلهم سـبب وضعهم المتدني ،وعدم رغبتهم في العمـل ،واعتمادهم على نظـام الإعانة في تدبير حياتهم واتباعهم سلوكيات منحرفة [٨] .

ويعتمـد البعـض مـن الكتّـاب فـي تعريفهـم لاسـتبعاد الأفـراد انطلاقاً مـن طبيعة علاقات القـوة الموجودة في المجتمـع التي عن طريقها يمنع البعض من المشـاركة الكاملة فيه ، إذ يتم اسـتثناؤهم منهـا ،و ينطلق هـؤلاء من تعريف الاتحـاد الأوربي للاسـتبعاد الذي يـرى فيه « العملية التي عن طريقها يُستثنى الأفراد كلياً أو جزئياً من المشـاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشـون فيه « ، و للمفارقـة يعتقد البعض من الغربييـن أن هذا المصطلح نشـأ في الغرب لذا لا يمكـن تطبيقه على دول الجنوب لأنه في هذه الحالة سيكون الجميع تقريباً مستبعدين اجتماعياً [٩] .

فـي دول الجنوب لا يزال الاسـتبعاد السياسـي جزء رئيسي من المعادلة السياسية ، و لأسبابٍ كثيرة منها احتكار السـلطة من جماعات معينة إثنيـة أو دينيـة أو حزبيـة أو عصبوية ،وهناك سـبب آخـر مهـم إنها فـي معظمهـا خضعت للاستعمار ،وبعد الاستقلال ظلت متأثرة بشكلٍ أو بآخر بالممارسـات التي سبق أن سادت فيها مـن حيث اسـتبعاد الأفـراد، وهنا إمـا حاولت تجاوزهـا أو استنسـاخها ، و بالتالـي لم تتحقق المواطنة بالشكل المطلوب [١٠] .

لا بد من التأكيد أن تعريف الاستبعاد الاجتماعي فـي كل دولـة ينطلـق مـن تجربتهـا الخاصة والدراسـات التي يقـوم بها أفرادها ، فبالنسـبة للمدرسة الهندية تربطه بحقوق الرفاه الأساسية التـي تحقـق الحريات للمواطنيـن فتعرفه على إنـه «إنـكار حقوق الرفاه الأساسـية التي تقدم للمواطنيـن الحريـات الأساسـية «. وتعتقـد المدرسـة التايلندية إنه متعلق بحقوق المواطنة من حيث كونه» عدم الاعتراف أو عدم احترام حقـوق المواطنة التي تعتمد عليها معايير البقاء و المعيشـة « .و تختلـف المدرسـة اليمنية عن غيرهـا من المدارس و كـذا ينطبق الأمر على البيروفيـة و التزانية ، إذ ترى الأولى إنه يتمثل في «العـزل الاجتماعـي إذ لا يتـم الاعتراف ببعـض الأفراد و الجماعـات كأعضاء كاملين و مسـاوين فـي المجتمع «، و تعرفـه الثانية بـ «عدم القابلية على المشـاركة فـي أوجه الحياة الاجتماعيـة التـي تعد مهمـة «، أمـا التنزانية فتسـاويه مع «الحرمان النسبي و كعمل عوائق محـددِة اجتماعيـاً للوصـول الـى المـوارد و الخدمات الاجتماعية و المؤسسات «[١١] .

ركـز الغرب فـي معظم الأحيـان على الجانب الاقتصـادي للمفهـوم كما أسـلفنا ،و أن وجود الفقر سـبب أساسـي للاسـتبعاد، و بغياب هذا الفقر أو بالانتقال إلى وضع مادي جيد يتم تغير وضع الأفراد بحيث ينتفي معه سبب استبعادهم [١٢]، و يمكـن القول انهم ينسـون أنه الى جانب الفقـر توجد عوامـل أخرى أو اسـباب أخرى للاستبعاد سـواء الاسـتبعاد الإكراهي أو حتى ذلك الطوعي .

و ترى صوفي بسيس في الاستبعاد الاجتماعي «الحرمان مـن الموارد والحقـوق ، بالإضافة إلـى إنـه مجموعة العوامـل التي تحـول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعـدم القـدرة علـى التفاعـل و الانصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يسـتوعب الكل بلا

اســتثناء»[١٣] .ويمكن القول أن المسألة لها أكثر مــن جانب، فالحرمان من الحقوق و الموارد لا يكون بإرادة المــرء وإنما تُفرض عليه ، فضلاً عن العوامل التي تحول دون المشــاركة ،و هذه قد تتعلــق بالفرد ـ من جانب عدم قدرته أو عدم رغبته ـ أو تتعلــق بالمجتمع والدولة التي تضع الحدود و العوائق أمام مشاركته ، كما إن القدرة و الانصهار تتعلق بالفرد والمجتمع ، الفرد في قدرتــه و رغبته و المجتمــع و معاملته للجميع ككل واحد دون تمييز .

و هنــاك من يــرى فــي الاســتبعاد الاجتماعي الافتقــاد للقــوة و القــدرة بمعناهــا الواســع و التــي تجعل الإنســان غير قادر على ممارســة النشاطات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية [١٤] .

وهنا ســنعتمد التعريف الذي يرى فيه «العملية التــي تحــرم الأفراد مــن المــوارد الضرورية للمشــاركة في الفعاليات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعيــة للمجتمع ككل «.إذ يحصل فيه « تهميش لبعــض مكونات المجتمــع ومنعهم من ممارســة حقوقهم الأساسية أو الإفادة من عوائد التنميــة بصــورة متعمدة عادة مــا ترتبط بأقلية عرقيــة أو مذهبية أو دينيــة أو منطقة جغرافية طرفيــة أو طبقــة اجتماعية وغيرهــا من أوجه التمايز الاجتماعي « [١٥] .

المفروض إن الاختلاف أمر طبيعي بين البشر و وجــوده لا يعنــي أو يتضمــن تراتبيــة وعدم مســاواة بين الأفراد لكنــه يبقى موجوداً ، إذ إن هناك فرق بينهما ، فالأفراد يختلفون جسمانياً و عقليــاً ، لكن عدم المســاواة تنتج عن الاختلاف في مواقع القوة ،والاختلاف في نصيب الأفراد من الامتيازات و الموارد [١٦] .

يُعرف البشــر أو يتم تصنيفهم بأشــكال مختلفة وعلــى أســس مختلفة دينيــة وعرقيــة وقومية وآيديولوجيــة و حتى طبقية ، و مناطقية و قبلية و مذهبية و غيرها من التقسيمات [١٧]. و انطلاقاً من هذه التقسيمات أو التصنيفات يتم استبعادهم ، والأشــخاص المســتبعَدون و درجة الاستبعاد تختلف من مجتمع لآخر، إذ قد يســتبعد الأفراد بســبب النوع أو الديــن أو الطائفة أو العرق أو القوميــة أو حتى العمــر ، أو الوضع الصحي و العقلــي ، أو المكانة الاجتماعية ، الحالة المادية او حتى كون الشــخص مهاجــر و ليس مواطن أصلــي وغيرها من الأســباب و قد يجتمع أكثر من ســبب للاستبعاد ، كأن يكون الشخص كبير الســن فقيــر و ينتمي الى ديانــة معينة أو طائفة معينــة و يكون مهاجــر و ليس مواطن أصلي ، أو شــخص من إثنية معينة و ديانة معينة وفقير و هكذا [١٨] .

من الطبيعي أن تكون هناك تراتبية في المجتمع ولكن هناك تراتبية من الدرجة الأولى وتراتبية فرعيــة وهنــاك علاقة ما بين الأثنتيــن ،وغالباً الدرجة الأولى تهيمن على الفرعية وفق صيغة الأوامــر و القوانيــن و هنا يكــون الخلاف هو أســاس طبيعة العلاقة بين الطرفين ، فهناك من يمارس الســلطة و هناك من لا يمارســها على الإطلاق ، وهناك من يمتلك السلطة و هناك من يخضع لها . كما إن من يملك السلطة من جماعة مــا في مجتمع معين قــد يكون جماعة ثانوية أو مســتبعدة في مجتمع آخر (هيمنة × خضوع ). و من يكون مستبعِد في مجتمع قد يكون مستبعَد في مجتمع آخر بناءً على علاقات السلطة، إذ قد يشــهد الجميع استبعاد بشــكلٍ من الأشكال . من الممكن أن يكون الفرد أو حتى الجماعة مستبعَد/

مستبعَدة و مستبعِد/ مستبعِدة في آن واحد ، إذ قد يتم استبعاد رجل ما خارج منزله لنراه يلجأ إليه داخله في استبعاد المرأة ، أما في الجماعات فلنا في الأقلية التبتية غرب الصين مثال ، ذلك أنها مستبعدة اجتماعياً إلّا إنها تمارس الاستبعاد بدورها على الأقلية المسلمة [١٩] .

و قد شهد قرابة ٨٩١ مليون إنسان في العالم تمييزاً و استبعاداً بسبب من لغتهم أو دينهم أو إثنيتهم ، ولا يستطيع المستبعَدون المساهمة بشكلٍ مساوٍ للآخرين في بناء المجتمع أو التمتع بخيراته ذلك أنهم محرومون من الحقوق و الفرص الموجودة فيه و التي تمنح للآخرين دونهم [٢٠] .

«و قد وضع روبن ١٥ نوعاً من الاستبعاد منها : التهميش الاجتماعي ، الحرمان المادي ، قبول الحد الأدنى من الحياة ، و الاستبعاد على أساس العرق أو الجنس ، والاستبعاد من الأسرة و المجتمع ، والاستبعاد من دولة الرفاهية ، و الفقر على المدى الطويل ،و الاستبعاد من تيار الحياة السياسية و الاقتصادية ، الاستبعاد من سوق العمل «[٢١].

**أسباب الاستبعاد الاجتماعي**

هناك ثلاث مدارس فيما يتعلق بأسباب الاستبعاد ، المدرسة التي تضع اللوم على الأفراد أنفسهم و سلوكياتهم و القيم التي يحملونها، والتي تدفعهم نحو الانعزال، أو أن يُستبعدوا من المجتمع و الدولة . أما المدرسة الثانية فترى مسؤولية الدولة متمثلة بمؤسساتها و نظامها السياسي في ظهور الاستبعاد ، فضلاً عن طبيعة النظام الاقتصادي والمجتمعي السائد ، ذلك أن الأفراد لا يجدون فرص كافية متاحة أمامهم للمشاركة ـ على اختلاف انواعها ـ اذ انهم يواجهون عوائق قد تكون مقصودة او غير مقصودة و في الوقت نفسه ، يكونون غير قادرين على مواجهة هذه العوائق و تجاوزها. وتؤكد المدرسة الثالثة على دور النخبة في تعزيز سياسة الاستبعاد وقلة الحقوق الممنوحة لبعض الأفراد دون غيرهم [٢٢] .

و يمكن توضيح الاستبعاد الاجتماعي وفقاً للأسباب أعلاه من خلال ثلاثة نماذج هي [٢٣]:

**نموذج التضامن** : يرى في الاستبعاد أنه» تبعثر أو تمزق الروابط الاجتماعية ، و قلة الروابط و الترابط بين الأفراد و المجتمع « وإذا كان المجتمع مبني على أساس عقد بين الأفراد يحدد الحقوق والواجبات و يضع المسؤولية على السلطة ، ستكون الأخيرة مسؤولة عن الاستبعاد و مسؤولة عن تجاوزه .

**نموذج التخصص** : الذي يرى أن المجتمع يقوم على أساس العلاقة بين الأفراد و المؤسسات ، و يظهر الاستبعاد نتيجة اختلاف الأفراد في القدرات والمهارات ومصلحة سوق العمل في استيعاب الجيد منهم و هنا يُستبعد الآخرون ، فقد لا يحترم سوق العمل حقوق الأفراد او العلاقات التعاقدية معهم و هنا يمكن للدولة ان تتدخل لتحقيق فرص أفضل للأفراد لتجاوز الاستبعاد .

**نموذج الاحتكار** : و فيه يُمثّل المجتمع على شكل نظام هرمي يسوده الصراع على الموارد و القوة بين الجماعات و بذا توضع الحدود و الحواجز من أجل حماية الموارد التي تُحتكر من

قبل الجماعة المهيمنة و هنا تظهر عدم المساواة في المجتمع ،إذ تعمل هذه الجماعة على الحفاظ علـى مصالحها من خـلال سـن القوانين التي تحقق ذلك ، وتستطيع الدولة أن تحقق الموازنة في المجتمع من خلال تقديم الحماية الاجتماعية و الخدمات و صيانة الحقوق .

**متـى يحدث الاسـتبعاد و هل هـو طوعي أم اكراهي**

إذا اتفقنا مع بيرسـون بأن الاستبعاد الاجتماعي هـو «العملية التـي تحرم الأفراد مـن الموارد المطلوبة للمشـاركة في الفعاليات السياسـية و الاقتصاديـة للمجتمع ككل « [٢٤]، فإن هذا يعني أن هـذه العملية مقصـودة و أن هناك من يتعمد حرمـان الأفـراد و اسـتبعادهم ، أمـا من يقوم بهـا فهو من يملك القـوة ، قوة إصدار القرار و قـوة تنفيذه أو حتـى عدم تنفيذه ، و لكن لا يجب نسيان إن هناك امكانية لعدم القدرة على معالجة الاستبعاد أو حتى التعمد به و ذلك نتيجة ضعف السـلطة أو عدم امتلاكها للموارد الكافية سواء للحكم أو لمواجهة الاستبعاد .

و يرى داهريندورف أن الاستبعاد ليس جامد أو ثابت و ينتج من العلاقة بين من يمتلك السـلطة و مـن يخضـع لها ،و هـؤلاء الخاضعـون لها لا يمتلكون أية سـلطة أي إنهم مسـتبعدون من ممارسـتها ، سواء كانت سـلطة سياسية أو أية سلطة أخرى ، مثلاً السلطة في مؤسسة الحزب أو قياداتهـا العليـا للحزب أو اتحـاد التجارة و هكذا ، ومن يكون مسـتبعِد في هيكل سـلطوي معين قد يكون مسـتبعَد من هيكل سلطوي آخر [٢٥] .كمـا إن هناك مجموعة من العوامل يرتبط بعضهـا ببعض ترتبط بالفـرد بحيث تؤدي الى الاسـتبعاد و تكون في الوقت نفسـه من نواتجه ، إذ يـؤدي الفقر الناتج من ضعـف الدخل إلى قلة التحصيل العلمي و أحياناً انعدامه ،و بالتالي مع ضعـف التحصيل العلمي يصعب الحصول على وظائف تـدر دخل جيد ،و يضطر الأفراد للاستمرار في السكن في مناطق سيئة الخدمات و هكـذا يتم اسـتبعادهم اجتماعيـاً إذ يحرمون مـن الخدمات الصحيـة والتعليميـة والخدمات الاجتماعية [٢٦]، و تتأثر مشـاركتهم السياسـية بذلـك إذ غالباً ما يعيشـون علـى حافة المجتمع أو هامشـه ، و تظل هذه العوامل تدور في حلقة مفرغـة مولـدة فقر جديـد و تحصيل دراسـي منخفض وعمل بسـيط و هكـذا مالم تكن هناك سياسـات حقيقية من قبل الدولة من أجل اخراج هذه الفئات من وضعية الاستبعاد التي يعيشونها

أحيانـاً يحـدث الاسـتبعاد أثنـاء التحـولات الاقتصادية في المجتمع إذ قد لا يستطيع البعض مواكبة التغيـرات الاقتصادية و هنا يقبعون في الهامـش و يتم اسـتبعادهم بالتدريج و يظل هذا حالهم [٢٧].و ينطبق الشيء ذاته على التحولات السياسـية التي تنتج عن ثورة أو حرب أهلية أو حتى غزو خارجي أي تنتج عن تحولات عنيفة في المجتمع و لا تتسـم بالتدرج لذا لا يسـتطيع الجميع التكيـف معها بنفس الطريقـة، فإما يتم استبعادهم أو أن يقوموا هم باستبعاد أنفسهم من الواقع الجديد.

والاسـتبعاد نسـبي فهناك اسـتبعاد تام أو كلي وآخـر جزئـي ، كلـي عندمـا يُسـتبعد الأفراد مـن جميع أوجه النشـاط في الدولـة والمجتمع ، ويعيـش الأفـراد كفئـة منعزلة علـى هامش المجتمع فلا يشـاركون في حياته الاقتصادية و

السياسية و الاجتماعية و الثقافية . أما الجزئي فهو بأن يُستبعد الأفراد من المشاركة في أحد هذه الأوجه مثلاً الحياة الثقافية أو الاجتماعية و هكذا ،سواء برغبةٍ من الأفراد أنفسهم أو بواسطة سياسات مقصودة من الدولة أو حتى غير مقصودة أحياناً . كما إن كل فرد ممكن أن يتم استبعاده من قبل شخص أو شيء ما ، و إن كان الاستبعاد الجزئي هو الأكثر شيوعاً،فضلاً عن أن هناك أكثر من شكل للاستبعاد كأن يكون سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي [٢٨] .

يتضح الاستبعاد عن طريق فكرة أن الفرد يكون مقيم في منطقة معينة ويرغب في المشاركة في الأنشطة المتنوعة فيها لكنه لا يستطيع ذلك لأسباب خارجة عن إرادته[٢٩] . أي أنه مستبعد بالإكراه و ليس برغبة منه ، والرغبة هي أساس تمييز الاستبعاد من عدمه ،ذلك أن الفرد يرغب لكنه ممنوع من المشاركة ،لكن البعض الآخر يرى إنه يقوم على الحرمان من المشاركة سواء رغب الفرد أم لم يرغب بها ، فالأصل أن تكون المشاركة موجودة و يرجع الأمر للفرد بعد ذلك بالمشاركة من عدمها [٣٠] .

غالباً ما يكون الاعتقاد أن الاستبعاد يكون للأقلية في المجتمع بغض النظر عن طبيعة هذه الأقلية ، لكن هذا الأمر ليس كذلك ذلك إنه من الممكن أن يتم استبعاد الأكثرية عن طريق امتلاك الأقلية لوسائل القوة على اختلاف انواعها و نجد المثال الأوضح لهذه الحالة في جمهورية جنوب أفريقيا عندما تم استبعاد الأغلبية من كل أنواع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حين امتلكت الأقلية كل الحقوق[٣١]. وعليه فإن معيار العدد لا يكون دقيقاً و تحديد مَن يستبعد مَن ، لكن في أغلب الأحيان من يمتلك القوة هو الذي يستبعد الآخرين من الوصول إليها ومشاركته، هذا أولاً ، فضلاً عن إنه يحدد من له حقوق من عدمها .

لكن يظل هناك من ينسحب بارادته عن المشاركة السياسية أو غيرها لأسباب دينية مثلاً، أي انه يستبعد نفسه بارادته [٣٢].

عندما يتم حرمان الأفراد باستبعادهم من المشاركة في قطف ثمار انتمائهم ـ الاقتصادية و السياسية مثلاً ـ و قيامهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم بعدهم مواطنين في الدولة ،على أساس كونهم ينتمون الى جماعة ما ـ بغض النظر عن طبيعة هذه الجماعة ـ يجعلهم يشعرون بالتدريج بأنهم مهمشين و مستبعدين وعندئذ يلجأون بدورهم للعزلة والابتعاد عن المجتمع والدولة و يشكلون جماعة خاصة بهم ـ أي إن الاستبعاد من الطرفين ـ و قد يلجأ البعض لاستخدام العنف لمواجهة مثل هذه السياسات وينظم الى جماعات تستخدم العنف أداة لها بغض النظر عن توجهاتها ،وقد تتلاقى مصالح أكثر من جماعة مستبعدة في مواجهة السلطة و يلجأ الجميع للعنف و هنا قد يتهدد وجود الدولة نفسه نتيجة لذلك [٣٣].

الفقر يكون أحد أسباب الاستبعاد سواء الطوعي أو الاكراهي ، فالفقير قد يخجل من الظهور في الحياة العامة بسبب من افتقاره للوسائل الكافية للظهور بمظهر لائق يمكنه من التواصل مع الآخرين ، وفي نفس الوقت يستبعده الآخرون من المشاركة في الحياة العامة بسبب فقره [٣٤]

يحـدث في بعض الـدول أن يعمد النظام الحاكم الى الحفاظ على نظام تقسـيم المجتمع و تعزيز هذا الانقسـام من أجل استمرار هيمنة القابضين على السلطة ،و يعمد الى تغليف هذه الانقسامات ببعد آيديولوجي من أجل إعطاءها المشـروعية و هنا يسهل عليها استبعاد من لا يرغب به [٣٥]

أحيانـاً يقـوم من بيده السـلطة أو من يطمح في الوصول إليها ـ و لاسـباب متنوعة ـ بشـيطنة جماعات معينة في المجتمع سواء استبعدت هذه الجماعات نفسها بإرادتها أو تم استبعادها بالقوة [٣٦]، فيزيد من استبعادها .

يحدث الاسـتثناء بواسـطة الدولة عندما تصدر قوانين تتعمد اسـتبعاد أفـراد و جماعات بعينها ،إذ تسـتطيع السـلطة تحقيـق ذلـك بسياسـات مختلفـة و منها اسـتخدام المكان أو السياسـات المكانية باستقدام أفراد أو استبعادهم و إسكانهم فـي مناطق معينة أو منعهم من السـكن فيها أو التضييـق عليهم و اسـتخدام التنمية كأداة بيدها تمنعهـا عـن أفراد أو جماعـات بعينها . أي إن مـن يملك القـوة يفرض سياسـته على الطرف الأضعـف ، فالتخطيـط المقنـن مثلاً يسـتخدم لإحداث فروقـات بين الجماعات و تأكيد هيمنة جماعة علـى الآخرين أو علـى جماعة أخرى بعينها عـن طريق» خلق الفجـوات و التفاوت بيـن المجموعات القومية و الإثنية و بين المدن والقـرى و المواقـع الجغرافيـة «[٣٧]. وتتحكم النخبـة فـي اسـتراتيجيات بقـاء السـكان من توزيع مـوارد، وتحقيق التنمية وفرض الحدود البيروقراطيـة و الأداريـة و ملكيـة الارض و غيرها ، إذ من الممكن أن تتبع الجماعة الحاكمة سياسـية تُبقي من خلالها السكان على قيد الحياة و لكن يعيشـون حياة متعبة ، و بالكاد يحصلون علـى كل شـيء ذلك انهـا توفر لهـم الخدمات بالقدر الذي يبقيهم على قيد الحياة و يمنع انتشار الامـراض الوبائية مع مسـتوى تعليم متدني و هكذا يعيشون على حافة الحياة ان جاز لنا القول بذلك .

كما و يتعزز الاسـتبعاد من خلال ممارسـات المجتمع تجاههم والتي تعزز من هيمنة و سيطرة الجماعة الحاكمة أو القوية فيه ، وفي مجتمعات معينة مثلاً في آسـيا هناك نظام الطائفة المغلق الـذي يسـتبعد الأفـراد من الطوائـف الأخرى بعدها أدنى [٣٨] .

هناك من يرى في المجتمع أنه «سـاحة معركة بيـن جماعـات اجتماعيـة مختلفـة ... تسـعى لاسـتمرار و مد قوتهـا و تاثيرها ، في صراع صفـري مـع الجماعات الأخرى التي يسـعون لاستبعادها . و الاستبعاد هو نتيجة هذا الصراع ...» [٣٩] .

أحيانـاً الـذي يتم اسـتبعاده نفسـه يقـوم بزيادة الحواجز بينه و بين الآخرين ليصل الى مرحلة يقوم هو باستبعادهم ،و منعهم من الوصول إليه و يشـكل جماعـة لها قوانينهـا الخاصة بها ، و غالبـاً ما يضع المجتمع اللوم على هذه الجماعة في أن سـلوكها سبب لاسـتبعادها فهي لم تلتزم بالعقد الموجود في المجتمع ، و في نفس الوقت تنتقـد الجماعـة المجتمع لعـدم اعترافـه بها ، فـكل جانب يلقي اللوم على الآخـر بدلاً من أن يصلـوا الى حلول وسـط بينهم و هنـا غالباً ما يكون الصـراع و العنف هو طبيعة العلاقة بين الطرفين [٤٠] .

لا يخـص الاسـتبعاد جهـة واحـدة فهنـاك من يكـون مسـؤول أيضـاً عـن اسـتبعاده بسـبب

مـن عدم قدرته على التماشـي مع السـلوكيات السـائدة في المجتمع و مع القوانين و التعليمات واحترام غيره من المواطنين و القيام بمتطلبات المواطنة، ففي حالة فشـل المرء في تحقيق هذه المتطلبات يكون قد استبعد نفسه [٤١] .

**طرق مواجهة الاستبعاد**

عندما يُواجه الأفراد بسياسـة استبعاد اجتماعي قد يلجـأ البعض منهم لمواجهة هذه السياسـات باستخدام العنف و عندئذ من الممكن أن يتسببوا بإثـارة الفوضـى ، و هنـا الاعتـراض يكـون على سياسـات الحكومة الاسـتبعادية و بالتالي يلجأون للعنف و يحدث هذا في حالة الاسـتبعاد الإجبـاري ، أو أنهـم يرفضـون أي تدخل من جانب الحكومة لـذا يلجأون للعنف ضدها و هذا حال الأمر عندما يكون الاستبعاد طوعي .

إذا كان مـن يملـك السـلطة يضـع السياسـات اللازمـة لكي يضع مسـارات حركـة الآخرين ومنهـا سياسـات الاسـتبعاد، فان المسـتبعَدين بدورهم يسـتطيعون أن يؤثـروا فيه بأن يهددوا مسـارات الحركة التي يضعها سواء من خلال خروجهـم خـارج هـذه المسـارات والتحـرك بمسـارات يضعونهـا لأنفسـهم ، أو من خلال ايقـاع الفوضـى في هـذه المسـارات و بالتالي التأثير في السلطة أو تهديد استقرارها [٤٢] .

مـن مخاطـر الاسـتبعاد أنـه يهـدد التضامـن الاجتماعـي و الـذي يُعـد مهمـاً لاسـتمرارية المجتمع ، و يتضح ذلك من خلال قطع التواصل بين الأفراد الضروري لخلق مشاعر الألفة فيما بينهم ،كما أنه يمنع اشـتراكهم بذات «التجارب العامة التي تشكل أسـاس التضامن الاجتماعي « الأمـر الـذي يجعلهـم مختلفين فـي مواقفهم مـن المجتمـع، فالمسـتبعَد قد لا يشـعر بأهمية اسـتمرار المجتمع و الحفاظ عليه اذ لا تتطابق مصالحه مـع مصالح بقية الأفـراد الموجودين فيه، و بالتالي قد يتبع ممارسات تضر بمصالح الآخريـن والمجتمع ككل، ولـن يجد الآخرون غضاضـة في اتباع سياسـات تضيـق عليه أو حتـى تقمعه مـن أجل الحفاظ على اسـتمرارية المجتمع و استمراريتهم [٤٣] .

إذا كان النظام السياسـي اسـتبعادي ،عندئذ لن تسـتطيع الجماعات المستبعَدة استخدام القنوات الشرعية لتحقيق مطالبها في المشاركة والتقليل من سياسات الاستبعاد نحوها ، و هنا ستضطر للعمل السـري أو ربما الهـرب الى خارج البلد والعمـل بالضد من النظـام القائم أو اللجوء إلى استخدام السـلاح ، ذلك أنها سترى في الحراك ضد الدولة تحقيق لاهدافها [٤٤] .

تلجـأ الجماعات الاثنية المسـتبعدة إلى الحراك ضد النظام المستبعِد لها من أجل تحقيق مطالبها و يزداد حراكها كلما زاد ضعف النظام وضعفت مؤسسـاته في أماكـن تواجدها ، و يـزداد هذا الحراك في مراحل التغير أو التحول السياسـي ، إذ يجـد قادة الجماعـات المسـتبعَدة الفرصة سـانحة ، و يسـتخدمون المخـاوف الموجـودة لـدى جماعتهم و حالة الشـك و عـدم التاكد من توجه التغييـر أو التحول الذي مـن الممكن أن يهددهم في تحقيق مكاسب شخصية بحجة قيادة الجماعة سـواء مكاسـب بتحقيق حكـم ذاتي أو تولي مناصب إدارية فـي المناطق المتواجدين فيها ، أو حتى استخدام أصواتهم في الإنتخابات [٤٥] .

يـؤدي الاسـتبعاد الـى إثـارة القلاقـل و عدم الاستقرار وقد يكون سبب للصراع في المجتمع ، ذلـك أن المسـتبعَدون من الممكن أن يشـكلوا كتلة واحدة تأخذ بالمطالبة بحقوقها و مسـاواتها مع الاخريـن و من الممكـن أن يكون حراكهم تدرجـي أي يلجـأون أولاً الـى المظاهـرات والمسيرات وحتى الاضرابات و من ثم ينتقلون الـى مرحلة أخـرى يلجأون فيهـا للعنف اذا لم تتحقق مطالبهم أو اذا لجأت الدولة الى استخدام العنف عندئذ يلجأون الى العنف المضاد [٤٦] .

هنـاك جماعـات تنغلق على نفسـها و تسـتبعد الآخر الذي لا يعترف بها ويصل بها الحال الى القضاء عليه و لا تتردد في اللجوء الى التطهير العرقي لتحقيق أهدافها [٤٧] .

أحياناً يتحول وضع المستبعَد مع حصول التغير السياسـي سـواء بثورة أو انقلاب و يتمكن من الإمسـاك بالسـلطة [٤٨]، و عندئذ قـد يلجأ هو الى الاستبعاد كسياسة سواء ضد من استخدمها تجاهه أو ضد آخرين منافسـين له على السلطة أو مختلـف معهـم بغـض النظـر عـن طبيعة الاختلاف .

و المفـروض أن تكون الانظمة السياسـية على درجة من الحكمة وتعمل على تجاوز الاستبعاد بتحقيـق اندمـاج الأفراد في المجتمـع و الدولة ككل ، ويقف الاندماج الاجتماعي على الجانب المضاد للاستبعاد الاجتماعي ، وقد عرّفه البنك الدولي ـ أي الاندماج الاجتماعي ـ بأنه «عملية تحسـين قدرات الناس المحروميـن ، و منحهم الفرصة للمشاركة في المجتمع »[٤٩] .

كمـا يُعـرّف الاندماج أو الاحتـواء الاجتماعي بأنـه «مجموعة مـن الاسـتراتيجيات الحديثة نسـبياً (عادة ما تضعهـا الحكومـة ) لمواجهة التهميـش المتطـرف لجماعـات معينـة و بذا يستطيع المجتمع ككل أن يعمل في أمن نسبي و يضمن استمرار تراكم الثروة »[٥٠].

و يُسـمي أويـن الاندماج الاجتماعـي بـ «دمج المسـتبعدين » و يرى إنه « يتضمن سلسلة من العمليـات المقصودة التي تقـوم بها الحكومات والمؤسسـات المعنيـة ، بغـرض إعـادة دمج الفئات المسـتبعدة في المجتمع سواء كان سبب الاسـتبعاد هو الفقر ، أو ضيق مجال المشاركة ، أو سوء توزيع الموارد أو التمييز الاجتماعي »[٥١] .

ويمكـن القـول انـه ينبغـي أن تكون السـلطة علـى درجة من الحكمة بحيـث تحقق الاندماج الاجتماعـي منـذ بدايـة نشـأتها أي أن يكـون الاندماج سـابق علـى ظهور الاسـتبعاد باتباع سياسـات وقائيـة ،و إذا ما ظهر بشـكل لاحق تتبع سياسات تحد منه ، باعطاء فرص متساوية و حقـوق متسـاوية للمواطنيـن و حتـى أحياناً تفضيلية للمستبعدين من أجل ضمان دمجهم .

يتأثـر تحقيق الاندمـاج بعوامل منهـا ما يتعلق بالفـرد نفسـه وقدرته و رغبته فـي الاندماج ، أو الجماعـة و رغبتها بـه ،و أخيراً المجتمع و الدولة و رغبتهما و قدرتهما على تحقيقه [٥٢] .

ومن الممكن أن نقلل من الاسـتبعاد الاجتماعي أو أن نزيد منه و ذلك اعتماداً على رغبة النظام السياسـي [٥٣]، و قدرتـه . إذ يمكـن التقليل منه باتباع سياسـات معينة تتعلق بمـا يلي :إصدار قوانيـن و تعليمات تسـهم في تعزيـز الاندماج

، وإيجـاد طرق تجعل المسـتبعَدين مشـمولين بالإنفاق العام مثل غيرهم من المواطنين ، وتقديم خدمات جيـدة للمناطق التـي يتواجدون فيها و شـمولهم بفرص العمل مثل أقرانهم الآخرين ، ودفع المستبعَدين للمشاركة السياسية ،وتحسين فرص التعليم أمام الجماعات المسـتبعَدة الأمر الذي يسـاعدهم على إيجـاد فرص عمل أفضل ، ومساعدتهم على المشـاركة في صنع القرار الـذي يخصهـم و خلق قنوات اتصال مسـتمرة معهم [٥٤] ، و تقليل الفجوات بين الأفراد المادية و المعنويـة و الاجتماعيـة و ليـس فقـط إزالة الحواجز بينهم [٥٥] .

هنـاك مجتمعات توجد فيها تعددية إثنية و دينية و طائفية ، لكن هناك ثقافة مهيمنة تفرض نفسها ، و بالتالي يفترض بالأفراد الاندماج فيها و الا يتم اسـتبعادهم ،لكن هذا الأمر ليس من السـهل تحقيقه ، ويعتمد هذا على شـروط هذا الاندماج وإن كان بإمكان الأفـراد أن يتخلوا عن ثقافتهم من أجل تحقيق الاندمـاج في التيار الرئيس ،و هل إذا تخلى الأفراد عنها يتم استيعابهم [٥٦].

إذ تثـار أسـئلة مثـل هـل ان دخول الفـرد أو الجماعـة إلى الحلقة الضيقـة أو التيار الرئيس في المجتمع دلالة على انتهاء اسـتبعاده ،و هل تخليـه عن هويته الشـخصية مقابـل القبول به في التيـار الرئيس يعني انتهاء المشـكلة و هل هو قبـول حقيقي ، وهل مـن الممكم أن يحافظ المـرء على هويته الخاصة و في الوقت نفسـه يتـم القبول به ، ذلك أن هناك فرق بين الاندماج السياسـي والاندماج الاجتماعي ، فالأول يعني أن يحقـق الفرد أو الجماعة الفرص المتسـاوية مـع الآخرين فـي المجـال السياسـي و أن يتم الحفاظ على حقوقه ، أما الثاني فيعني القبول به من قبل الآخرين في المجتمع [٥٧].

ونجـد الأجوبـة في أن هنـاك من الأفـراد من أجـل أن يحقق الاندماج في المجتمع يتخلى عن هويتـه التي اسـتُبعِد على أساسـها و يتبنى تلك للتيار الرئيس في المجتمع أو الهوية المجتمعية السـائدة و يأخـذ البعض بإخفاء هويتـه الإثنية و الدينيـة و تغييـر نمط حياتـه برمته ،لكن من أجل ان يتحقق اندماج اجتماعي حقيقي لابد من احتواء الجميع كل بهويته الخاصة ،و يشـترك الجميع في الفرص المتاحة بشكل متساوي[٥٨] .

لكي يتحقـق الاندماج اجتماعـي هناك أمرين، الأول، إتاحة المجال أمام المسـتبعدين لكي يتم اندماجهـم عـن طريـق إعطاءهـم حقوقهم . و الثاني ،هو أن يسـتثمر المُستبعَدون هذا المجال بطريقـة إيجابية أي يتحملون مسـؤولية تحقيقه فـي حال توافـر العوامل المسـاعدة لذلك [٥٩] ، مايعنـي أن هناك أكثر من طرف مسـؤول عن تحقيقـه ، و إذا لم يتحقق ذلـك و بمرور الزمن تكـون العواقـب وخيمـة علـى المسـتبعَدين و المجتمع و الدولة ككل .

**ثانياً ـ أثر الاستبعاد في ظهور مشكلة الأقليات في الدول العربية**

تعيـش في الـدول العربيـة أنـواع مختلفة من الأقليـات ما بين دينية و قوميـة و حتى مذهبية ، و لـم تكـن الأقليات تواجه مشـاكل مهمة مع ظهـور الدولة العربيـة الحديثة[٦٠]ـ الا البعض منها الذي أخذ تطالب بحق تقرير المصير و هو الأمر الذي كان يهدد وحدة الدول المتواجدة فيها ـ و اسـتمرت الأقليات تشكل جزء أساسي من

تركيبة المجتمعات العربية ،لكنها أخذت تواجه في السنين الأخيرة مشكلات عديدة وصلت الى حد التشكيك بوطنيتها و انتماءها و تم استبعاد البعض منها كلياً أو جزئياً .

تبدأ المشكلة مع بناء الدولة العربية الحديثة في القرن العشرين إذ حدث تمايز بين بناء الدولة و بناء الأمة ، فلم يحدث تطابق بين الإثنتين و كانت الأخيرة أضيق نطاقاً من الأولى ،إذ ظلت بعض الجماعات خارج مفهوم الأمة أو مستبعدة منه وإن ظلت تتمتع بحقوق المواطنة بعدّها جزء من الدولة[٦١] ،لكن بمرور الأيام أصبح هذا التعريف أيضاً في خطر نظراً لاستبعادهم من المشاركة في تعريف الدولة ،عندئذ لن يجد هؤلاء بداً من الانتماء إلى الهويات الفرعية التي يحملونها و التأكيد عليها واستبعاد أنفسهم كما تم استبعادهم أو مواجهة هذا الاستبعاد ، و يرجع هذا في معظم الأحيان إلى موقف النخب الحاكمة من هذه الأقليات في هذه الدولة أو تلك ، وبالذات بعد مرور مدة من الزمن على استقرارهم في الحكم و بالتالي الاستراتيجية التي اتبعت في التعامل معهم ، إذ عُدّت هذه الأقليات ليست كجزء أصيل و إنما كآخر يجب التعامل معه ، وتراوحت معها حدة مشكلة الأقليات و موقفها من الدولة ذاتها ممثلة في نخبتها و ذلك وفق ما ذكره الباحث الايطالي فيكتوريو كوتاستا عن مشكلة الأقليات بشكل عام و المواقف المختلفة منها و التي يمكن تطبيقها على أقليات الوطن العربي [٦٢].

فهناك نظرة سلبية ترى في الآخر تهديداً ، وانطلاقاً من هذا التهديد تستخدم معه «استراتيجية الرفض أو الطرد»، و هنا كانت المشاكل قوية اتجهت معها بعض الأقليات للمطالبة بالإنفصال .

و النظرة الأخرى فتتراوح بين الرفض و القبول للآخر أي إنها محايدة مؤقتاً و من هنا يواجه الآخر بـ»استراتيجية الاحتواء بالتبعية « و تتراوح ردود أفعال الأقلية بين الإذعان أو المساومة .

أما الثالثة فترى فيه ـــ أي الآخر ـــ أخاً حاملاً لقيم الإنسانية ،وبالتالي يكون التعامل معه بـــ «استراتيجية التعاون و المواطنة « و هنا تحاول الأقلية الإحتماء بالهوية الوطنية .

قامت الدول العربية في بداية نشوءها بالعمل على تحقيق التنمية بمختلف أوجهها لتشمل الجميع إلّا إنها بعد ذلك أخذت تعاني من مشاكل داخلية وخارجية أضعفت من قدرتها على الاستمرار بنفس نهج التنمية السابق ، و بالتالي لم تستطع تغطية المجتمع بأكمله بالتنمية و إنما أخذت النخبة تستخدمها على أساس الثواب والعقاب .و استخدمت القوانين لتحقيق استبعاد أو بعثرة للأقليات في بعض الأحيان ، فقد تم استخدام السياسات المكانية تجاه بعض الأقليات بحيث تم نقلها من مكان تواجدها إلى أماكن أخرى و بعثرتها داخل الدولة فكانت بمثابة سياسات عقابية واستبعاد اجتماعي بالنسبة لها. و قد مُنِعت أقليات معينة من الالتحاق بالمؤسسة العسكرية أو من العمل السياسي، أي استبعادها سياسياً ، و لا بد من ذكر أن هناك بعض الأقليات و بالذات الدينية منها استبعدت نفسها نوعاً ما من الحياة السياسية فضلاً عن الحياة الاجتماعية و آثرت العزلة و لم تُستبعَد من الدولة .

و قد أدى الاستبعاد السياسي ـ و هو استبعاد جزئي ـ الذي قامت به النخب العربية الحاكمة تجاه البعض من الأقليات على اختلاف أنواعها القومية والدينية الى زيادة مشاعر الاضطهاد و الحرمان السياسي ، فالجماعة المستبعَدة تشعر إن الدولة لم توفر لها ما يتوجب عليها أو تحقق لها ما حققته للآخرين و بالذات إن كان الأمر مقصوداً، إذ بمرور الأيام يتركز لدى الأفراد الشعور بأن هناك سياسة استبعاد حقيقية تجاههم بالرغم من أنهم شاركوا في بناء الدولة و تحملوا أعباء نهضتها و حتى الدفاع عنها أمام الأخطار الخارجية ،و هنا يلجأون الى الدفاع عن حقوقهم كأقليات بدلاً من الدفاع عنها كمواطنين في الدولة ، أي إن سياسة الاستبعاد التي واجهتهم دفعتهم لعدم المبالاة بمصير الدولة مثلما لم تبالِ الدولة بهم و دفعتهم إلى حد المطالبة بالإنفصال في بعض الأحيان .

أحياناً يحقق الإهمال ذات النتائج التي تحققها السياسات المقصودة في استبعاد جماعة ما في المجتمع ، و هو ما اتسمت به كثير من السياسات في الدول العربية منذ تسعينيات القرن الماضي . إذ كانت السياسات منذ الخمسينات وإلى الثمانينات تقريباً تقوم على تحقيق التنمية البشرية بشكل كبير و موسع كما اسلفنا ، فكانت مجانية التعليم و التأمين الصحي و غيرها مما يحقق قدر من العدالة الاجتماعية على صعيد الدولة إلا إنها انتكست منذ التسعينيات بتوجه الدول العربية نحو اقتصاد السوق واتباع تعليمات صندوق النقد والبنك الدولي في تغيير السياسات الاقتصادية و رفع الدعم و غيرها من الأمور التي أضرّت بالمجتمعات العربية بشكل كبير و الأقليات كجزء منها تضررت من هذه السياسات ، و بالذات إن كانت تسكن في أماكن معينة كأن تكون طرفية أو بعيدة عن المدن الرئيسة في المجتمع،فلم تستطع مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها و بالتالي عانت استبعاداً جزئياً حتى وإن كان نتيجة الإهمال .

و شهدت بعض الأقليات انطلاقاً من ذلك استبعاداً وبالذات إذا كانت تسكن خارج المدن نتيجة لتشكيلها كتل متماسكة الى حد ما ، و قد كان الإعتقاد أنه بالهجرة إلى المدينة ستضعف الأواصر بين أبناء الأقليات ، لكن النتيجة أن التلاحم بينهم قد زاد فيها نظراً لأن المهاجرين ـ الهجرة الداخلية ـ من المناطق المختلفة إلى المدينة وجدوا ملاذاً لدى بقية أبناء اقليتهم لذا نجد التعاضد زاد بشكل كبير بدل أن يكون الانتقال إلى المدن سبباً في اضمحلال الهويات المحلية والولاءات الفرعية بسبب من الانغماس في سوق العمل و حياة المدينة ـ و بالذات العواصم ـ المختلفة نوعاً ما عن الحياة في المدن الصغيرة أو حتى الريف التي يكون الترابط الاجتماعي و الإثني قوياً فيها ،و تسمى هذه العملية إعادة إحياء الشعور القبلي أو حتى الإثني أو الديني أو المناطقي الخ .

أي إن اعتقاد الباحثين أنه مع انتشار التحضر والمدنية و بهجرة الأفراد إلى المدن سوف تضعف الروابط و العلائق الإثنية والقبلية و غيرها و تزداد الرابطة الوطنية نتيجة الانغماس في الحياة الجديدة ليس صحيحاً فعند الهجرة إلى المدن زادت الروابط الإثنية و القبلية و لم تضعف ،ذلك أن الأفراد واجهوا الاستبعاد عند التعامل مع الآخرين من غير

جماعتهم لذا وجدوا ملاذاً في جماعتهم و روابطهم معها فكأنما هي إعادة تعزيز للروابط القديمة أو كظهور جديد للإثنية القائمة و هو ما يسميه كوهين بـ « إعادة القبلنة « و يسميه راوش بـ « القبلية الخارقة « ، إذ تبدأ الحواجز و الحدود تظهر بين الجماعات الإثنية في الحضر و تتمسك كل جماعة بهويتها و يستبعد بعضها بعضا [٦٣]،و يأخذ أفراد هذه الأقليات بالتعاضد فيما بينهم و دعم بعضهم البعض و حتى أحياناً السكن في اماكن متقاربة و يتبعون ذات سياسات الجماعة التي ينتمون إليها و منها الاستبعاد، و من يُستبعَد يَستبعِد.

في أحيان معينة يكون هناك استبعاد جزئي مقصود لأقليات معينة في المجتمع مثل الأقباط في مصر الذين كانوا منذ السبعينيات من القرن الماضي مستبعدين سياسياً و ادارياً ـ الأخيرة الى حد ما ـ إلا إنهم لم يكونوا مستبعدين اقتصادياً ذلك أنهم يعيشون في أوضاع اقتصادية جيدة و لم يمنعوا من ممارسة مختلف أنواع النشاطات الاقتصادية [٦٤].

ساهم المسيحيون في بناء الشعور القومي العربي أوائل القرن الماضي بالتأكيد على العروبة كهوية جامعة ، و كان لهم دور في بناء الدولة العربية بعدهم جزء منها إلا إنهم أخذوا مؤخراً ـ و في ظل ما يسمى بـ «الربيع العربي « و التغيرات التي شهدتها بعض الدول العربية التي تمخضت عن تغيير السلطة الحاكمة في بعضها وحرب أهلية في البعض الآخر ـ يشهدون سياسات استبعاد بناءً على الهوية التي يحملونها سواء من قبل السلطة الحاكمة ، أو من قبل نخب مهيمنة في المجتمع ،أو حتى من قبل المجتمع ككل وفي الحقيقة وصل الأمر من قبل البعض إلى أن يستبعدهم من الحياة ،و لم يقتصر الأمر على المسيحيين فحسب بل و على أقليات أخرى تم اعتبارها «غريبة» وفقاً لتعريف أرسطو الذي ذكرناه في البداية و الذي اختلف عنه أن الغريب في السابق لا يعرف لغة البلد ، لكنه هنا يتمثل في الآخر المختلف ، و مع ذلك النتيجة واحدة هي ان يصبح عبداً .

و انطلاقاً من الوضع الاستبعادي و درجته الذي تعيشه الأقليات في الدول العربية يحصل حراك مضاد وفقاً له ، و الذي يمكن أن نقسمه الى مرحلتين :

الأولى :هي بدايات الحراك أو بدايات انطلاقه ، فهي المرحلة التي يبدأ فيها تشكل الوعي بانتماءهم [٦٥]،و حدث هذا مع نشأة الدولة العربية الحديثة لكن ظلت الأقليات لا تشكل تهديد نظراً لشمولها بعملية التحديث و التنمية .

الثانية :هي ما تسمى بنهضة المشاعر بين الجماعات التي سبق أن تم تعبئتها في السابق ، فهي بمثابة إعادة النشاط للجماعات التي لم تكن فاعلة في السابق و لجوئها إلى أساليب مختلفة في الرد على الاستبعاد[٦٦] ، وحصل هذا مع تراجع عمليات التنمية بجميع أوجهها و زيادة تسلط النخب الحاكمة في الدول العربية خصوصاً مع زيادة التطور التكنولوجي و بالذات ثورة الاتصالات على الصعيد العالمي ،و التي كان يفترض بها أن تساهم في زيادة الاندماج بين أبناء الدولة الواحدة و من ثم زيادة الولاء للدولة ، إلا إنها زادت من مشكلة الأقليات أو ربما ألقت مزيداً من الضوء عليها ، و كيفية استبعادها .

كان يجب على الحكومات العربية العمل على تحقيق الاندماج و التخفيف من الاستبعاد ـ للمفارقة شكلت النخب الحاكمة في الدول العربية من نفسها فئة مغلقة و استبعدت الآخرين من مشاركتها في الحكم ـــ و الموائمة بين التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و التغيرات السياسية بحيث يتحقق تغيير في مواقف الأفراد لا أن تترك الامور على عواهينها بحيث تصبح الأقليات قابلة لأن يتم التأثير في مواقفها نتيجة تأثير قوى خارجية أو نتيجة سياسات السلطة نفسها الأمر الذي يدفعها إلى اللجوء إلى العنف المضاد أو إلى الهجرة و ترك البلد بعد يأسها من إمكانية التغيير نحو الأحسن ،وهناك من يستطيع تحقيق الإنفصال وتمكن منه بمساعدة دول غربية مثل انفصال جنوب السودان بدولة قائمة بذاتها ذلك أنها استغلت هشاشة الأوضاع و عدم قدرة الدولة على مد سلطاتها على اقليم الدولة بأكمله و يساندها الدعم الخارجي لتحقيق أهدافها ، أو تهديد الأكراد في العراق بالإنفصال ، و لجوء الأمازيغ في الجزائر الى العنف للمطالبة بحقوقهم ، أي إن آثار الاستبعاد في كل الأحوال كانت سلبية ،و أدى فشل الحكومات العربية في تجاوزه سواء عن قصد منها أو نتيجة لعدم القدرة أو حتى الإهمال الى تهديد التعاضد والاندماج على صعيد المجتمع ككل الأمر الذي يهدد وحدة الدولة .

**ثالثاً ـ أثر الاستبعاد على الأقليات في العراق**

يتألف الشعب العراقي من تشكيلة فسيفسائية متنوعة ما بين دينية و قومية و مذهبية ، و رغم أن الكثير يحاول أن يطرح فكرة أن هذا التنوع ليس أصيلاً و أن الدولة العراقية الحديثة منبتة الصلة بالعراق القديم ،و انها تَجمّع لولايات عثمانية ثلاث ـ الموصل و بغداد و البصرة ـ فرضت من قبل الإحتلال البريطاني[٦٧] ، إلّاأن هناك آراء أخرى تؤكد على استمرارية العراق القديم إلى وقتنا الحاضر ،و أن سكانه يشكلون كلاً متكاملاً و ليس عبارة عن تجمع لأجزاء متنافرة ، و نحن نتفق مع الرأي الأخير الذي يعتقد أنه ـــ أي العراق ـــ يشكل كلاً متكاملاً من أجزاء متنوعة و الأخيرة تعطيه ميزته كشعب عراقي ، و قد عاش العراقيون بشكل متجانس مدة ليست قصيرة من الزمن ، لكن المشاكل الحقيقية بدأت مع الاحتلال البريطاني الذي اعتمد سياسة فرق تسد و استبعاد كل من يقف ضده ،و محاولة ضرب الجماعات المختلفة ببعضها و دفعها لاستبعاد بعضها البعض الآخر .فقد استخدم البريطانيون الآشوريين[٦٨] في ضرب الأكراد الأمر الذي كان له أثره فيما بعد في استبعاد الآشوريين من قبل الأكراد و كذلك من قبل الدولة العراقية أواخر أيام حكم الملك فيصل الاول عند لجوء الآشوريين للقوة عندئذ استُخدِم الجيش العراقي لضربهم ، إلا إنهم لم يستبعدوا من الحياة السياسية والاجتماعية فيما بعد ، لكنهم غالباً ما فضلوا إبعاد أنفسهم عن الحياة السياسية .

و رغم أن اليهود كانوا يشكلون جزءاً مهماً من المجتمع العراقي وعاشوا منذ القدم بتناغم مع المسلمين و المسيحيين و تمتعوا بجميع الحقوق و شغلوا مواقع هامة في الدولة و المجتمع ، إلّا إنهم منذ أربعينيات القرن الماضي شهدوا حدثاً أثار نوع من الحفيظة لديهم ، ما سمي آنذاك بالفرهود ، و رغم أن بعض الدراسات و من قبل اليهود أنفسهم تُرجع حدوث الفرهود

الى التدبيـر البريطاني إلا إنه كان حقيقة واقعة فـي تاريخ المجتمع العراقـي ، ومع قيام «دولة الكيـان الصهيونـي « بـدأ الاسـتبعاد من قبل بعض الأشـخاص لليهود تخوفاً من الدور الذي من الممكن أن يمارسـوه في العراق و بعد ذلك أخذت عوامـل الجذب و الدفع تلعب دورها في تهجيـر اليهود الى «أرض الميعـاد» و بالتالي اسـتبعادهم بشكل تام من العراق ـ إلّا عدد قليل جـداً منهم بقي في العراق إذ لـم يتجاوز عددهم مع دخول القوات الامريكية للعراق سنة ٢٠٠٣ سـوى بضعة أشـخاص هاجروا بعدهـا إلى» الكيان الصهيوني» [٦٩].

و استخدمت السـلطة الحاكمة سياسات استبعاد ضـد فئـات بعينها فـي المجتمـع العراقي مثل اسـتبعاد ذوي التبعيـة الإيرانيـة مـن الحيـاة السياسـية وحتى العمل في الخدمـة المدنية بعد عام ١٩٨٠ اذ اسـقطت عنهم الجنسية العراقية وفـق القرار رقم ٦٦٦الصادر عن مجلس قيادة الثورة سـنة ١٩٨٠، و تم اسـتبعاد الكثير منهم من البلد [٧٠].

و هنـاك أقليـات في المجتمـع العراقي و نظراً للطبيعة المكانية المتواجديـن فيها و التي تبتعد نوعاً ما عن المـدن الكبيرة أصبحت تعيش في نـوع من العزلة أي إنها اسـتبعدت نفسـها الى حدٍ ما و لم تُسـتبعد مثل الأزيديين و الشـبك في شـمال العراق الذين يشـكلون طائفـة مغلقة لا ينضـم إليها أحـد [٧١]، لكن لـم يمنعهم أحد من حرية العبادة أو ممارسة طقوسهم على اختلاف أنواعهـا وإن تم اسـتبعادهم مـن الحياة على يد تنظيـم الدولـة الإسـلامية بعد سـيطرتها على مناطق سـكناهم وتعرضهم لمعانـاة كبيرة.كما لم يحدث اسـتبعاد للمسيحيين من المشاركة في جميـع أوجه الحياة في العراق إذ كانوا يتمتعون بكافة حقوق المواطنة . أما الأكراد و هم القومية الثانية في العراق فقد عاشـوا استبعاداً وضعوا أنفسهم فيه ، فهم نتيجة للجوءهم الى القوة بوجه الحكومـات العراقية قبل ٢٠٠٣ و اسـتقواءهم بقوى خارجية استخدمت الحكومة القوة ضدهم و أحيانا إخراجهم من المناطق التي يسكنوها و محاولة إحـداث تغيير ديمغرافي فيها ، لكن لم تكن سياسـة الاستبعاد ضد جميع الأكراد و إنما ضد من يرفع السـلاح بوجه الدولة ، فضلاً عن أن الأكراد فيما بينهم أخذ بعضهم يستبعد البعض الآخر و وصل الأمر الى حد الاقتتال فيما بينهم في منتصف تسعينيات القرن الماضي .

بعـد عـام ٢٠٠٣ حصـل تغير كبير فـي حياة المجتمع العراقي ونتيجة للمرحلة الانتقالية التي يعيشـها البلـد و التي لم تنته الـى يومنا هذا فقد زادت عمليات الاستبعاد ،و امتدت لتشمل ليس فقط الأقليـات و إنما فئات بعينها في المجتمع ، و تمثل أول اسـتبعاد في اصدار الحاكم المدني بـول بريمر قـراراً يقضـي باسـتبعاد اعضاء حزب البعث من العمل العام و الحياة السياسـية [٧٢] و اسـتمرت سياسات الاسـتبعاد لتأخذ شكل اسـتبعاد و اسـتبعاد مضاد من فئات بعينها في المجتمـع تحـت أسـباب و مسـميات طائفية و قوميـة و دينية و وصل الأمر إلى حد اسـتبعاد الأنسان من الحياة نفسها .

و كان لزيادة العنف و دور التنظيمات الارهابية في اسـتهداف فئات بعينها مثل الأقليات الدينية أن دفعت البعض منها الى اسـتبعاد نفسـها من الحيـاة العامـة و تـرك منازلهـا و الهجرة الى

مناطـق تواجدها الأصلية أو الــى مغادرة البلد و الهجــرة الــى الخــارج ، إذ لم تمتلــك القدرة علــى تعبئة أنفســها فــي مواجهة عنف مســلح يهــدد حياتها ،و مــن بقي منها أخــذ يطالب إما بالحمايــة الدولية أو إقامة نوع من الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتيــة في الأماكــن التي يتواجدون فيها مثل المسيحيون في سهل نينوى ، في حين أخــذ الأكــراد و في أكثــر من مناســبة بالتهديد بفصــل أنفســهم و إقامة دولة خاصــة بهم رغم تمتعهــم بكونهــم إقليم ضمن الدســتور العراقي الــذي ضمــن نظاماً فدرالياً للدولــة ، و كل هذه الأمور تضعــف من الاندمــاج الداخلي و تهدد بتفكك الدولة أو في أحسن الأحوال إضعافها .

## الخاتمة

لم تكن مشــكلة الأقليات وليــدة اللحظة الراهنة ، فهي كانــت موجودة منذ قيــام الدولة العربية الحديثــة و حتــى قبــل قيامها أثناء حكــم الدولة العثمانيــة ، إذ عمــدت الــدول الغربيــة الــى اســتغلال وضع الأقليات من أجل فسح المجال أمامهــا للتدخــل التدريجي فــي المنطقة و الذي انتهى بفرض ســيطرتها عليها فيما بعد و ظلت الأقليات ورقة تســتخدمها في كل حين من أجل التدخل فيها . و في الحقيقة عاشت الأقليات على اختلاف أنواعها في المنطقة العربية بعدها جزء أساسي فيها و إذا كانت تنشب المشاكل فغالباً ما كان للتدخــل الخارجــي دور فيهــا . و بعد قيام الدولة العربية الحديثة عاشت هذه الأقليات أيضاً بعدّها جزء أساسي فقد ساهموا في انشاءها ، إلا إنهم بعد ذلك أخذوا يشــهدون سياسات استبعاد جزئي نحوهم و بالذات في الجانب السياســي ، و فــي الحقيقة حصل اســتبعاد كلي للمجتمعات العربية في الجانب السياســي ،فغالباً ما اقتصر الحكم على فئة معينة استبعدت غالبية الشعب و الأقليات بعدها جزء منه ، إلا إنه بمرور الوقت أخذت بعض السياســات المتعمدة أو الخاطئة أو المقصــرة تلعــب دوراً في اســتبعاد الأقليات و كانت النتيجة ســلبية إذ عمدت البعض منها الى استبعاد نفســها في المقابل و البعض الآخر لجأ الــى العنف للمطالبة بحقوقه في الدولة في حين لجــأ البعض الآخر الى طلــب المعونة من قوى خارجيــة لــم تدخر جهداً في مســاعدته و كانت النتيجــة ســلبية فــي كل الاحــوال . و قد أخذت مشــكلة الأقليــات تتفاقم في الــدول العربية منذ عام ٢٠١١ و مع بدء ما يسمى بأحداث «الربيع العربي» التي أدت الى ظهور تيارات جديدة في الحياة السياسية و المجتمع و البعض منها عابر للقوميــة أخــذت تعامــل الأقليات بعدهــا مكوّن غريب يجــب التخلص منــه أو اخضاعه و هو ما زاد من مشــكلة الأقليات سوءاً و أخذ الكثير منهــا يغادر خارج الدول العربية بحثاً عن حياة أكثر أمناً ، و لم تكن النخب الحاكمة قادرة على مواجهة مثل هذه المشــاكل الأمر الذي زاد من حدة الاستبعاد و بالتالي زيادة مشكلة الأقليات و تفاقمها و أدت الى زيــادة التدخل الدولي بحجة مواجهة المشــاكل التي تعانيهــا المنطقة و منها مشــكلة الأقليات و هــو ما يُذّكــر بحجة حماية الأقليات التي اســتخدمتها الدول الغربية للتدخل في المنطقة في أواخر حكم الدولة العثمانية .

## الهوامش

١- فيلهــو هارلي . مفهــوم و مواريث «العدو» في ضوء عملية التوحيد و السياســات الاوربية ، مــن كتــاب صورة الآخــر العربــي ناظراً و

منظـوراً اإيــه ، تحرير الطاهـر لبيب ، مركز دراســات الوحــدة العربية ، بيــروت ، ١٩٩٩ ،ص ٥٤

٢- المصدر نفسه ،ص ٥٤

٣- تانيــا بورتشــارد و جوليــان لوغــران و دافيــد بياشــو . المقدمــة ، في كتاب الاســتبعاد الاجتماعــي محاولة للفهم ، تحرير جون هيلز ، جوليان لوغران ، دافيد بياشــو ، ترجمة محمد الجوهري ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤

٤- هــدى احمد الديب .محمود عبد الحليم محمد .الاســتبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع ، اضافــات المجلــة العربيــة لعلــم الاجتماع ، العــددان ٣١ ،٣٢ ، صيــف و خريف ٢٠١٥، ص٢٠٩

٥- تانيا بورتشــارد و جوليان لوغران و دافيد بياشو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥

6- Andrew M. Fischer. Reconceiving social exclusion, BWPI Working Paper 146, April 2011, international institute of social studies,the netherland,p.6

www.manchester.ac.uk/bwpi

٧- هــدى احمــد الديــب .محمود عبــد الحليم ، مصدر سبق ذكره ص٢١٠

٨- تانيا بورتشــارد و جوليــان لوغران و دافيد بياشو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦

9-AndrewM.Fischer,op,cit,p,p.7,10

10- Jordi Estivill .CONCEPTS AND STRATEGIES FOR COMBATING SOCIAL EXCLUSION An Overview,International Labour Office – STEP/Portugal,2003, P.16 http://www.ilo.org/step

11- Andrew M. Fischer,op,cit ,p.6

١٢- تانيا بورتشارد و جوليان لوغران و دافيد بياشو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤

١٣- هــدى احمــد الديــب .محمود عبــد الحليم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١١

١٤- المصدر نفسه ، ص٢١٠

15- Social stratification , social institution and social stratification , module,p.214

16- Ibid ,p.214

١٧- مالــك عوني . الاطــار الجامع : هل يمكن للمدخل الاثني تفسير صراعات ما بعد الثورات العربية ، في :تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، ع ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ٣

18- Reducing poverty by tackling social exclusion, A DFID policy paper, Department for International Development, September 2005,p.3

19-AndrewM.
Fischer,op,cit,p.11,12,14

20- Reducing poverty by tackling social exclusion, op,cit,p.5

٢١- هـدى احمـد الديـب .محمود عبـد الحليم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢

٢٢- المصدر نفسه ، ص ص ٢١٥ ، ٢١٦

23- Jordi Estivill.,op,cit , p.p.36,37

24- Fatih Irmak, İdris Güçlü. Revisiting Marx and Dahrendorf on social exclusion and inclusion,international journal of human science, Volume: 9 Issue: 2 Year: 2012,p.1499.(ivsl

25- Fatih Irmak, İdris Güçlü,op,cit p.1506

26- ibid,p.1500

27- ibid ,p.1500

28- Jordi Estivill, op,cit , P.35,36

٢٩- بريـان بـاري . الاسـتبعاد الاجتماعي و العزلة الاجتماعيـة و توزيع الدخل ، من كتاب الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم ، ص ٤٦

٣٠- المصدر نفسه ، ص ٤٨

٣١- المصدر نفسه ، ص ٤٩

٣٢- المصدر نفسه ، ص ٥٩

٣٣- حسـن سـلامة . "السـيطرة البديلـة ": الارتباط بين غياب العدالة الاجتماعية و العنف "الانتقالـي "، فـي ملحق اتجاهـات نظرية في تحليل السياسـة الدولية ، ملحق مجلة السياسـة الدولية ، ع ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣ ، ص ١٨

34- Amartya Sen .Social Exclusion: concept, Application, and Security ,Social development papes,No.1,office of Environment and social development ,Asian development Bank, June 2000 .,p.4,5,6

٣٥- هـدى احمـد الديـب .محمود عبـد الحليم محمد .مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢

٣٦- بريـان باري ، مصدر سـبق ذكره ، ص ٦٣

٣٧- راسـم خمايسـي . اهـداف و سياسـات التخطيـط الحضري الاسـرائيلي فـي القدس و محيطها ، مجلة الدراسـات الفلسـطينية ،ع ٧٢ ، خريف ٢٠٠٧ ، على النت ، ص١، ص٢ .و كذلك انظر :

Oren yiftachel. Planning and social control :exploring the "dark side",Journal of planning literature,vol.12,no.2,1998.p.399

www.geog.bgu.ac.il/members/yiftachel/yiftach@mail.bgu.ac.il

ALSO SEE : Oren Yiftachel. Nation building and the division of space: frontiers and domination in the Israeli "ethnocracy",p.4 www.geog.bgu.ac.il/members/yiftachel/yiftach@mail.bgu.ac.il

38- Reducing poverty by tackling social exclusion,op,cit ,p.3

39- Andrew M. Fischer. Op,cit,p.14

40- Jordi Estivill,op,cit, P.14

41- Gerda Jehoel-Gijsbers. Cok Vrooman, Explaining Social Exclusion, The Netherlands Institute for Social Research/scp,The Hague, July 2007,p. 17, Website: www.scp.nl

٤٢- حسن سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧

43- Julian Le Grand. Individual Choice and Social Exclusion, Centre for Analysis of Social Exclusion, December 2003, CASE paper 75. London School of Economics, P.2

44- Susan Olzak and Kiyoteru Tsutsui. Status in the World System and Ethnic Mobilization, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 42, No. 6 (Dec., 1998).p.697

http://www.jstor.org/stable/174390 ivsl

45- ibid.p.697.

46-Reducing poverty by tackling social exclusion, op,cit,p.8

47- Jordi Estivill,op,cit , P.14

٤٨- حسن سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧

٤٩- هدى احمد الديب .محمود عبد الحليم محمد ،. مصدر سبق ذكره ، ص٢١٤ نقلا عن :

World Bank ,2013

50- Barbara Everett. Op,cit,p.7

٥١- هدى احمد الديب .محمود عبد الحليم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٤

٥٢- المصدر نفسه ، ص٢١٤

53- Reducing poverty by tackling social exclusion,op,cit,p.9

54-Ibid,pp.9,11,12, also see: Barbara Everett. Belonging: Social exclusion, social inclusion, personal safety and the experience of mental illness, Mood Disorders Society of Canada,2009,p.10 www.mooddisorderscanada.ca

55-Barbara Everett, op,cit ,p.11

56- Gerda Jehoel-Gijsbers. Cok Vrooman , op,cit,p.18.

57- Barbara Everett. Op,cit ,p.15

58- Ibid ,pp,15.16

59- Ibid,p.19

٦٠-عاشت بعض الأقليات الدينية في الدول العربية منذ القدم - مثل اليهود – إلا انهم و مع قيام "الكيان الصهيوني " سنة ١٩٤٨ أخذت مشاعر الاستبعاد تنمو ضدهم ،و كونوا هم في المقابل مشاعر استبعاد مضادة و وصل بهم الأمر الى استبعاد انفسهم عن البلاد العربية و مغادرتها الى (الكيان الصهيوني) ، سواء بعوامل جذب من الدولة الجديدة أو عوامل دفع من دولهم القديمة .

61- Oren Yiftachel. Nation building and the division of space:

frontiers and domination in the Israeli «ethnocracy»,op,cit p.2 .

٦٢- الطاهـر لبيب . تقديـم ، من كتاب صورة الاخـر العربي ناظرا و منظـورا اليه ، تحرير الطاهر لبيب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢ .

63- JOANE NAGEL. SUSAN OLZAK , Ethnic Mobilization In New And Old States: An Extension Of The Competition Model, Social Problems, Vol. 30, No. 2, December 1982,, p.131http://www.jstor.org/stable/800513 ivsl

٦٤- حسـن سـلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧

65- Joane Nagel. Susan Olzak,op,cit, P.128

66-Ibid ,p.129

67- Sherko Kirmanj. Excerpted From Identity and Nation in Iraq.2013 ,Lynne Rienner Publishers, www.rienner.com,p.2.

-68-Geraldine Chatelard.. Migration from Iraq between the Gulf and the Iraq wars (1990-2003): historical and sociospacial dimensions. Working Paper 09-68, COMPAS - Centre on Migration,Policy and Society (Oxford University). .. 2009,P.9 https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00364961

٦٩- للمزيـد انظـر : دينـا هاتف مكـي . يهود العراق في اسـرائيل ، مجلة مركز الدراسـات الفلسطينية ، العدد ١٢ ، كانون الاول ٢٠١٠ .

٧٠- يوسـف محسن . شـروط الداخلية لاعادة الجنسية للمهجرين تعجيزية و تناقض الدستور ، صحيفة شـمس الحرية ،١/١/ ٢٠١١ ، على النت :

http://www.shams-alhorreya.com/wesima_articles/html.٨١٤٩٣-٢٠١٠١٢٣١-index

71-Mokhtar Lamani. Minorities in Iraq : The other victims,The center for international governance innovation,Canada , CIGI special report, January 2009 p.7.

٧٢- انظـر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣

## المصادر


الطاهـر لبيب (تحرير) . صورة الآخر العربي ناظراً و منظوراً إليه ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩

جـون هيلـز ، جوليان لوغران ، دافيد بياشـو( تحرير) . الاسـتبعاد الاجتماعي محاولة للفهم ، ، ترجمـة محمد الجوهري ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، الكويت ، ٢٠٠٧

حسن سلامة . "السيطرة البديلة": الارتباط بين

غياب العدالة الاجتماعية و العنف "الانتقالي"، فـي ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسـة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، ع ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣

: دينا هاتف مكي . يهود العراق في اسـرائيل ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٢ ، كانون الاول ٢٠١٠.

راسـم خمايسي . اهداف و سياسـات التخطيط الحضري الاسـرائيلي في القـدس و محيطها ، مجلة الدراسـات الفلسـطينية ، ع ٧٢ ،خريف ٢٠٠٧

مالك عوني . الاطار الجامع : هل يمكن للمدخل الاثني تفسير صراعات ما بعد الثورات العربية ، في تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، ع ١٩٣ ، يوليو ٢٠١٣

هـدى احمد الديـب .محمود عبـد الحليم محمد .الاستبعاد الاجتماعي و مخاطره على المجتمع ، اضافـات المجلـة العربيـة لعلـم الاجتماع ، العددان ٣١، ٣٢ ، صيف و خريف ٢٠١٥.

يوسف محسن . شروط الداخلية لاعادة الجنسية للمهجرين تعجيزية و تناقض الدستور ، صحيفة شمس الحرية ،١/١/ ٢٠١١ ، على النت :

http://www.shams-alhorreya.com/wesima_articles/index-٢٠١٠١٢٣١-٨١٤٩٣.htm

**المصادر الاجنبية :**

Amartya Sen .Social Exclusion: concept, Application, and Security ,Social development paper,No.١,office of Environment and social development ,Asian development Bank, June ٢٠٠٠

Andrew M. Fischer. Reconceiving Social Exclusion, BWPI Working Paper ١٤٦, April ٢٠١١, International Institute Of Social Studies,The Netherland, www.manchester.ac.uk/bwpi

Barbara Everett. Belonging: Social exclusion, social inclusion, personal safety and the experience of mental illness, Mood Disorders Society of Canada,٢٠٠٩. www.mooddisorderscanada.ca

Fatih Irmak, İdris Güçlü. Revisiting Marx And Dahrendorf On Social Exclusion And Inclusion,International Journal Of Human Science, Volume: ٩ Issue: ٢ Year: ٢٠١٢, (ivsl)

Gerda Jehoel-Gijsbers. Cok Vrooman, Explaining Social Exclusion, The Netherlands Institute for Social Research/ scp,The Hague, July ٢٠٠٧, Website: www.scp.nl

Geraldine Chatelard.. Migration

Report, January ٢٠٠٩ .

- Oren Yiftachel. Nation Building And The Division Of Space: Frontiers And Domination In The Israeli “Ethnocracy” www.geog.bgu.ac.il/members/yiftachel/yiftach@mail.bgu.ac.il

- Oren Yiftachel. Planning and Social Control :Exploring the” Dark Side” ,Journal of Planning Literature ,Vol.١٢,No.٢,١٩٩٨. www.geog.bgo.ac.il/members/yiftachel/yiftachel@mail.bgo.ac.il

- Reducing poverty by tackling social exclusion, A DFID policy paper, Department for International Development, September ٢٠٠٥

- Sherko Kirmanj. EXCERPTED FROM Identity and Nation in Iraq.٢٠١٣ This excerpt was downloaded from the Lynne Rienner Publishers website www.rienner.com

- Social stratification , social institution and social stratification , module

- Susan Olzak and Kiyoteru Tsutsui. Status in the World System and Ethnic Mobilization, The Journal of Conflict Resolution, Vol. ٤٢, No.

from Iraq between the Gulf and the Iraq wars (١٩٩٠-٢٠٠٣): historical and sociospacial dimensions. Working Paper ٠٩-٦٨, COMPAS - Centre on Migration,Policy and Society (Oxford University). .. .٢٠٠٩https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs٠٠٣٦٤٩٦١-

Joane Nagel. Susan Olzak. Ethnic Mobilizatioى In New And Old States: An Extension Of The Competition Model , Social Problems, Vol. ٣٠, No. ٢, December ١٩٨٢, http://www.jstor.org/stable/٨٠٠٥١٣ ivsl

Jordi Estivill .Concepts And Strategies For Combating Social Exclusion An Overview,International Labour Office – Step/Portugal,٢٠٠٣. http://www.ilo.org/step

Julian Le Grand. Individual Choice and Social Exclusion, Centre for Analysis of Social Exclusion, December ٢٠٠٣, CASEpaper ٧٥. London School of Economics.

- Mokhtar Lamani. Minorities in Iraq : The Other Victims,The Center For International Governance Innovation,Canada , CIGI Special

٦ (Dec., ١٩٩٨). http://www.jstor.org/stable/١٧٤٣٩٠ ivsl

- Oren Yiftachel. Nation building and the division of space: frontiers and domination in the Israeli "ethnocracy", www.geog.bgu.ac.il/members/yiftachel/yiftach@mail.bgu.ac.il

## ملخص

استخدم الاستعمار في الدول العربية العديد من السياسات ضد فئات بعينها في المجتمع قد تكون أقلية أو غيرها و رغم رفض هذه السياسات من أبنـاء المجتمعات العربيـة آنذاك ، إلّا أنه و بعد فترة مـن الزمن و بعد خروج المسـتعمِر، لجأ المستعمَر الى اتباعها عينها ضد أبناء بلده و من هذه السياسات سياسة الاستبعاد الاجتماعي ضد بعض الأقليات في هذه الدول والتي تشكل جزء أصيل منها .الاسـتبعاد هو طريقة في اسـتثناء الأفـراد مـن المشـاركة فـي مختلـف جوانب الحيـاة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، وقد يكون كلـي أو جزئي ومقصود أو غير مقصود. و هنا سنحاول بحث الاستبعاد الاجتماعـي كسياسـة أثّرت في زيـادة أو تفاقم مشكلة الأقليات من خلال منهج تحليلي .

## Summary

The colonial powers in the Arab world had used a lot of policies against certain groups in the society whether they were minorities or not, that were faced with the refusal of the Arab people to them, but in spite of this refusal, and after the departure of the colonizer, the colonized had used the same policies that he refused in the first place and among them social exclusion against some minorities that constitute integral and genuine part of the Arab world. Social exclusion is a way of excluding individuals from participating in the different aspects of life whether political, economic, social and cultural .This exclusion might be micro or macro, intended or not, and this is what we try to explain here through analytical approach.